

المقدمة



لماذا هذا الكتاب؟



- ١- لأن المعاملات المالية تُمثِّل خُمس المادة الفقهية في الإسلام.
- ٢- لانتشار السلبيات الأخلاقية في الأسواق التجارية.
- ٣- لإخفاق النظام الاقتصادي الشرقي والغربي في تحقيق السعادة للبشرية والبحث عن البديل.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

كلمة (أسواق): جمع (سوق) تُذَكَّر وتُؤنَّث، وإنَّمَا سُمِّيَت السوق سوقاً لأنَّ التجارة تُجَلَّب إليها، وتُساق المبيعات نحوها^(١)، فكلمة السوق بدأت من السَّوقِ لأنَّ البضائع تساق إليها، وكانت هذه الكلمة تعني المكان الذي يتم فيه البيع والشراء، ثم تطورت كلمة السوق فكانت تكون مرادفةً للاقتصاد، فتسمّعهم يقولون: (السوقُ اليومَ مزدهرٌ)، مرادهم: (الحركة الاقتصادية مزدهرة) سواءً كانت تجارةً أو صناعةً أو زراعةً أو غيرها، لذلك أصبحت كلمة (السوق) كلمةً عامّةً تندرجُ تحتها معظمُ أمور الاقتصاد؛ فلئن عُنُونْتُ هذا الكتاب بـ(أسواقنا التجارية) فمرادي أيضاً الأسواق الصناعية والحرفية، ومرادي منه أيضاً الموظَّفُ في دائرته، والعاملُ في محلّه ومتجره، ف (السوق) كلمةٌ عامّة.

أما كلمة (التجارية): فهي نسبةٌ إلى التجارة وإلى التُّجَّار، و(التُّجَّارُ): جمع (تاجر)، وتَجَرَ بالشَّيْءِ أو اتَّجَرَ به يعني باعَ

(١) انظر: المعجم الوسيط، مادة سوق.

وَشَرَى^(١)، وقد كان النبي ﷺ أوَّل من سَمَّى التُّجَّار في المدينة المنورة تجارًا، كانوا يُسَمُّون أنفسهم (سماسرة)، فلمَّا دخلَ عليهم النبي ﷺ سَمَّاهم تجارًا.

فعن قيس بن أبي غرزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتْبَاعُ فِي السُّوقِ فِي الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا نُسَمِّي السَّمَّاسِرَةَ، فَسَمَّانَا بِاسْمِ هُوَ أَحْسَنُ مِمَّا سَمَّيْنَا بِهِ أَنْفُسَنَا، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، إِنَّ هَذَا الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ الْحَلْفُ وَالْكَذِبُ، فَشُوبُوهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّدَقَةِ»^(٢).

وفي رواية: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتْبَاعُ فِي السُّوقِ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ»، فَفَرَحَ الْقَوْمُ وَاشْرَأُبُوا إِلَيْهِ، وَكُنَّا نُدْعَى السَّمَّاسِرَةَ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَمَّانَا بِالتُّجَّارِ، وَقَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ وَالْإِثْمَ يَحْضُرَانِ الْبَيْعَ فَشُوبُوا بِعَمَلِكُمْ بِصَدَقَةٍ»^(٣).

فليهنأ التاجر؛ لأنَّ الذي سَمَّاه سيدنا محمد ﷺ، ومن هنا قال صالحو تجارنا وورثناها عنهم: «التاجر اسمٌ مَكُونٌ مِنْ أَرْبَعَةِ حُرُوفٍ؛ فَالْتَأَى تَقْوَى، وَالْأَلْفَ أَمَانَةً، وَالْجِيمَ جَرَأَةً، وَالرَّاءَ رَحْمَةً». (تقوى وأمانة وجراءة ورحمة) كيف لا! وهم مدينون باسمهم لرسول الله ﷺ فضلًا عن منهجهم في العمل وفي الحياة.



(١) انظر: القاموس المحيط، مادة تجر.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٢٦)، وابن ماجه (٢١٤٥).

(٣) أخرجه الترمذي (١٢٠٨)، وقال: حديث حسن صحيح. والطبراني في المعجم الكبير (٩١٣).

لماذا هذا الكتاب

أعددتُ هذا الكتاب لثلاثة أمورٍ:

أولاً: لأن المعاملات المالية تُمثّل خُمس المادة الفقهية في الإسلام

فالفقه الإسلامي منقسمٌ إلى أقسام خمسةٍ: (العبادات، والمعاملات - يعني المالية -، والأحوال الشخصية - يعني الأسرة وما يتعلق بها -، والقضاء، والسياسة الشرعية) هذه الخمسة: هي فقه الإسلام، فلو فتحتَ أيَّ كتابٍ من كُتُبِ الفقه الجوامع لوجدتَ فيه هذه العناوين العريضة الخمسة، ومن الملاحظ أن المعاملات المالية تحتل خُمس المادة الفقهية الشرعية، لذلك لا يستقيم إسلامٌ مسلم حتّى يُتقنَ هذه الخُمسة، ولا يكتُمِلُ اتِّباعُه لهذا الدين حتّى يُتقنَ العملَ بهذا الخُمس كما أتقنَ العملَ بالخُمسِ الأوّل وهو خُمسُ العبادات.

فنحن - المسلمون - نتقرَّبُ إلى الله تعالى بالمعاملات المالية المنضبطة بالشرع، تماماً كما نتقرَّبُ إلى الله تعالى بالصلاة والصوم وسائر العبادات، ولعلَّ رجلاً ينالُ رتبةً عاليةً عند الله تعالى بتجارته وماله، لا بصلاته النافلة وصومه.

قال رسول الله ﷺ: «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء»^(١).

ولعل رجلاً يبوء بغضب الله تعالى لسوء تعامله مع أجراءه؛ قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة»، وعدّ منهم: «ورجلٌ استأجر أجيراً فاستوفى منه العمل ولم يوفّه أجره»^(٢).

فالرجل الأول: التاجر الصادق الأمين، زاد قرباً إلى الله تعالى بتجارته لا بصلاته، والرجل الثاني: الذي استأجر أجيراً فاستوفى منه العمل ولم يوفّه أجره، زاد بُعداً عن الله تعالى بتعاملاته المادية.

نحن - المسلمون - نتقرب إلى الله تعالى في أسواقنا التجارية تماماً كما نتقرب إلى الله تعالى في مساجدنا، وما لم ندخل شرع الله تعالى وتطبيق أحكامه في المعاملات المالية إلى أسواقنا التجارية فإنّ تطبيقنا للدين ناقص، وإن التزامنا بشرع الله تعالى غير كامل، لذلك كان هذا الكتاب.

وسأعرض فهرساً لواحدٍ من كُتُبِ الفقه الجوامع التي بين أيدينا، ذاكراً ما يتعلق بالمعاملات المالية حتى ندرك حجم المادة الفقهية للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي العريق:

* اسم الكتاب: (الفقه الإسلامي وأدلته).

(١) أخرجه الترمذي (١٢٠٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال: حديث حسن.

(٢) أخرجه البخاري، (٢٢٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

* المؤلف: الدكتور وهبة الزحيلي.

* عدد المجلدات: ثمانية مجلدات.

* يتناول الكتاب الفقه الإسلامي بأبوابه الخمسة العريضة وهي:

(العبادات - المعاملات - الأسرة - القضاء - السياسة)

جاء الحديث عن المعاملات المالية في مجلدين من أصل ثمانية، وفي صفحات يقرب عددها من الألف وثمان مئة صفحة، والعناوين الرئيسة في قسم المعاملات المالية هي: (عقد البيع، عقد السَّلَم، عقد الاستثمار، عقد الصرف، بيع الجزاف، الربا، بيوع الأمانة، الإقالة، القرض، الإيجار، الجُعالة، الشركات، الهبة، الإيداع، الإعارة، الوكالة، الكفالة، الحوالة، الرهن، الصُّلح، الإبراء، الاستحقاق، المقاصَّة، الإكراه، الحَجْر، الغصب، اللَّقْطَة، الشُّفْعَة، المزارعة، المساقاة، إحياء الموات).

ونظراً لهذا الكم الكبير من المادة الفقهية الإسلامية في فقه المعاملات المالية، وجب تناول هذه العناوين بالبحث - وما أجدرها بذلك -، وهذا هو السبب الأول الذي دعاني لتأليف هذا الكتاب.

ثانياً: انتشار السلبات الأخلاقية في الأسواق التجارية

فالسلبات الأخلاقية في المدة الأخيرة انتشرت في عددٍ لا بأس به من العاملين في السوق التجارية، فصار الكذب في مواعيد الاستلام والتسليم ملح الرجال، وصار الغشّ تجارةً ومهارةً، وصار

عَبْنُ الزَّبُونِ ذَكَاءٌ، وصار سحب البساط من تحت رجلي الشريك عادةً، وصار سوء الأمانة منتشرًا، وصارت الكلمة الحرة نادرةً، ومع كل العهود والمواثيق والأيمان والشهود يخاف أحدُ العاقدين أن يحيفَ به العاقدُ الآخر، وبات العامل في سوقٍ تجاريٍّ أو صناعيٍّ أو زراعيٍّ لا يأمنُ أحدًا حوله إلا ما ندر؛ لأن القاعدة العامة بين الناس عدم الأمانة وعدم الصدق.

كتبَ أحدُ أساتذة كلية التجارة في بلدٍ عربيٍّ: «لقد نجمَ عن طغيان المادة البحتة في العالم مشكلات نفسية وسلوكية لرجال الأعمال، يرجع بعضها إلى افتقادهم الأخلاق والقيم والمثل، وظهرت العديدُ من المشكلات التي صَعُبَ حلُّها في النُّظُم والقوانين، ممَّا أفضَّحَ العديد من المنظرين لرجال الأعمال بضرورة العودة مرة أخرى إلى القيم».

لا بدَّ من إدخال الدين في السوق، فمن دون دين يأكل بعضنا بعضًا، ويتحوَّلُ أحدنا إلى وحشٍ أو إلى فريسةٍ.

يتابع الأستاذ قائلًا: «تبيّن من الدّراسات الميدانية أنّ الالتزام بالأخلاق الفاضلة الحسنة يؤدي إلى سمعةٍ طيبة للشركات والمؤسسات والمنظمات والأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الربحية والنموّ في الأجل الطويل».

وفي دراسة أمريكية قامت بالموازنة بين شركات تلتزم بالأخلاق الحسنة والمسؤولية الاجتماعية، وبين شركات لا تهتم بذلك؛ تبيّن

أن متوسط النمو في الربحية في الأولى ١١٪ سنوياً، بينما في الثانية بحدود ٦٪.

هذا يعني أن المتجر الذي يعتني بالأخلاق زاد ربحه، وأن الشركة التي تهتم بإدخال الدين إلى داخل غرفها وحجرها وتعاملاتها زاد ربحها، وخُلص البحث إلى أن الأخلاق الحسنة تؤدي إلى أعمال تجارية جيدة، وقد رفعوه شعاراً:

GOOD ETHICS GOOD BUSINESS

أخلاق جيدة أعمال تجارية جيدة، وعكسه: أخلاق سيئة سوق تجاري سيئ.

وبدأت جمعيات رجال الأعمال في العديد من الدول إنشاء مراكز تدريب، وإصدار مجلات ونشرات، وتنظيم مؤتمرات وحلقات نقاش تُعنى بأخلاقيات العمل، وصارت تُدرس الآن في كليات إدارة الأعمال، وكليات التجارة والاقتصاد مادة أخلاقيات العمل، ولا يحق لك أن تدخل إلى السوق من دون أخلاق، فإن كانت أخلاقك غير جيدة تخرج من السوق.

ومن أجل تعزيز الأخلاق الإيجابية في العمل، والتنفير من الأخلاق السلبية التي تشوبه، جاء هذا الكتاب (أسواقنا التجارية).

ثالثاً: سقوط النظام الاقتصادي الشرقي وتداعي الغربي والبحث عن البديل عنهما

فالنظام الاقتصادي الشرقي القائم على محور أدوات الإنتاج سقط في نهاية القرن الماضي، والنظام الاقتصادي الغربي القائم على محور رأس المال يتداعي خلال هذه السنوات، والعالم كله يبحث اليوم عن نظام اقتصادي بديل يُحقِّق له الراحةَ والطمأنينةَ، ولأنَّه لن يجدَ ضالَّتَه إلا في (النظام الاقتصادي الإسلامي)، جاء هذا الكتاب (أسواقنا التجارية) لعلَّه يحكي شيئاً يسيراً عن النظام الاقتصادي الإسلامي.

فالعالم اليوم يبحثُ عنَّا، وإذا لم نحملْ له الإسلام في اقتصادنا وفي علاقاتنا الأسرية وفي عباداتنا وقضائنا وسياستنا الشرعية فَمَنْ الذي سيحمله؟

في ١-٤-٢٠٠٩ قالت صحيفة الفاتيكان الرسمية المعروفة باسم رومانا:

«قد تقوم العمليات الأخلاقية التي تركز عليها المالية الإسلامية بتقريب البنوك إلى عملائها أكثر من ذي قبل فضلاً عن أنَّ هذه المبادئ - أي المبادئ الإسلامية في السوق - قد تجعل هذه البنوك تتحلَّى بالروح الحقيقية المفترض وجودها بين أفراد كل مؤسسة تُقدِّم خدمات مالية».

وفي ٥-١٠-٢٠٠٨ دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضمِّ النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا، وقال المجلس في

تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية: «إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع، مسلمين وغير مسلمين».

وسمعتُ أنّ الحكومة البريطانية اعتمدتُ عشرين مستشاراً مسلماً للنظر في هذا الأمر وأمثاله، بينما طلبت أمريكا من مئة خبير بالاقتصاد الإسلامي عقد اجتماع يبحث عن حلٍّ للأزمة الاقتصادية العالمية في ضوء تعاليم الإسلام، فقد سقط النظام الشرقي والغربي ويبحث القوم عن الإسلام.

لهذا الأمر، ولبحث العالم عن نظام اقتصادي بديل، جاء هذا الكتاب (أسواقنا التجارية) ليكون عوناً في تعرف الاقتصاد الإسلامي.

وفي ختام هذه المقدمة أدعوك إلى الهدف العملي من إعداد هذا الكتاب الذي كانت مباحثه خُطِبَ جُمُعَةٌ أَلْقَيْتُهَا عَلَى منبر مسجدك الباب في مدينة دمشق بين ٢/١٠/٢٠٠٩، و٣٠/٧/٢٠١٠، الهدف منها:

أَنْ تُدْخَلَ الدِّينَ إِلَى مَكَانِ عَمَلِكَ.

أَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَعِينَنَا عَلَى تَحْكِيمِ شَرْعِهِ، وَالْعَمَلِ بِحُكْمِهِ وَحُكْمِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

دمشق / الشام

٢٠١٠/٨/١